Botschaft der Republik Tunesien
Ständige Vertretung bei den Vereinigten Nationen und Internationalen Organisationen

سفارة الجمهورية التونسية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
فيينا

مشروع كلمة الوفد التونسي

خلال الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام

لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(فيينا، 27 نوفمبر – 01 ديسمبر 2017)

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في البداية اسمحوا لي بأن أتقدّم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لأشغال المُؤتمر العامّ، مُتمنيا لكم التوفيق في مهامكم ولأشغال دورتنا النجاح. كما أؤكدُ لكم دعم وفد بلادي ومساندته لكافة الجهود التي مافتئتم تبذلونها في هذا الإطار.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب لكم عن التقدير للدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وعلى رأسها السيد المدير العام "لي يونغ"، في مجال دعم التنمية في الدول النامية والأقل نموا من خلال مساندة جهود هذه الدول في مجال القضاء على الفقر والحد من التفاوت الجهوي بالإضافة إلى خلق فرص العمل خاصة للمرأة والشباب ودعم القدرة التنافسية للمُنتجات المحلية ودعم ريادة المشاريع ونقل التكنولوجيا وتمكين المرأة خاصة في المجال الاقتصادي.

كما يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى ما جاء في كلمات كل من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة الـ77 زائد الصين.

سيدي الرئيس،

إنّ هذا المؤتمر لينعقد في ظرف اقتصادي دولي دقيق في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية زاد في حدتها وضع سياسي وأمني استثنائي، مما يجعل من الحري بنا جميعا العمل على تعزيز تعاوننا في مجالات التنمية عامة والتنمية الصناعية خاصة.

وقد سعت تونس خلال السنتين الفارطتين من خلال اضطلاعها بمنصب نائب رئيس المؤتمر على الإسهام في إنجاح جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة، في إطار تحقيق الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة بحلول سنة 2030 ومنها الهدف التاسع المُتعلق بالصناعة والابتكار والبُنى التحتية.

وفي هذا الإطار، عبرّت بلادي عن دعمها لمبادرة المدير العام من أجل تحقيق "تنمية صناعية شاملة ومستدامة" وشاركت بفعالية في المُنتديات التي انتظمت في هذا الإطار.

كما تؤكد حرصها على الاستفادة من هذه المبادرة من أجل دعم مسار التنمية في تونس الذي يُشكل أحد الدعائم الأساسية لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. وفي هذا الإطار، يُجدد وفد بلادي الرغبة في الانخراط في "برنامج الشراكة مع الدول" من أجل مزيد دعم القدرة التنافسية للمنتوج التونسي وخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات، بالإضافة إلى مزيد تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بما يضمن مزيد إيجاد فرص العمل خاصة لأصحاب الشهائد العليا والقضاء على ظاهرة الفقر والحد من التفاوت الجهوي في البلاد من خلال تنمية المناطق الداخلية.

وقد ساندت بلادي المبادرات التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ الاجتماع رفيع المستوى الذي انعقد في نيويورك يوم 26 سبتمبر 2015 حول "تفعيل برنامج 2030 لتنمية مستدامة في إفريقيا" بالإضافة إلى تلك الرامية لإصلاح المنظمة من أجل مجابهة الصعوبات المالية التي تمر بها، مُضطلعة بدور هام في اعتماد مقترح إعادة هيكلة المكاتب الإقليمية والوطنية للمنظمة في الخارج خلال ترؤسها في سنة 2016 للمجموعة الإفريقية في فيينا.

كما ساهمت في نفس الإطار في التوصل إلى اتفاق مع المنظمة للإبقاء على موازنة الموارد الخاصة بإفريقيا.

سيدي الرئيس،

إنّ تونس التي ارتبطت منذ أكثر من أربعين سنة بعلاقات تعاون متينة مع المنظمة تجسدت من خلال فتح مكتب وطني لها في بلادنا وإنجاز عديد المشاريع والبرامج من أهمها مشروع "تعزيز دخول المُنتجات الغذائية المحلية إلى الأسواق العالمية" والذي تمّ اعتباره من قبل المنظمة كأحد المشاريع

النموذجية. كما حقق مشروع "تسهيل تشغيل الشباب في القطاعات المُنتجة من خلال ريادة الأعمال في المناطق الداخلية" الذي انطلق العمل فيه نهاية 2012، نجاحا كبيرا حيث أسهم في دعم الجهود التي تبذلها تونس من مجال خلق مواطن الشغل خاصة للمرأة والشباب. وقد تمّ اختيار هذا المشروع كذلك ضمن المشاريع النموذجية للمنظمة وتمّ تمديده لمرحلة جديدة بداية من شهر جانفي 2017 ولمدة خمس سنوات.

وإنّ تونس وإذ تُعرب عن شكرها للمنظمة وللولايات المتحدة الأمريكية على تمويلها للمرحلة الثانية تمديد هذا المشروع لمدة إضافية حتى يشمل كافة المناطق الداخلية في البلاد التونسية التي هي في أشد الحاجة لمزيد الدعم في مجال تشغيل الشباب، لتُهيب ببقية المانحين من أجل التقديم الدعم المالي اللازم لهذا الشروع الهام.

كما يتوجه وفد بلادي بالشكر للمنظمة على دورها الفعّال من أجل الموافقة خلال سنتي 2016 و2017 على إنجاز أربعة مشاريع لدعم المحافظة على البيئة في تونس وذلك في إطار "برتوكول مونتريال".

سيدي الرئيس،

إنّ التطور الخطير الذي تشهده ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تُمثّلُ تهديدا للأمن والسلم العالميين بشكل أصبحت معه المقاربة الأمنية وحدها غير كافية إذ أصبح حريّا بالمجتمع الدولي اليوم أن يخوض حربا وفقا لمقاربة شاملة تشمل المستويين التنموي والفكري للقضاء على آفة الإرهاب واقتلاعها من جذورها.

وتتطلع تونس في هذا المجال من المجتمع الدولي عموما ومن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشكل خاص مزيد دعم الجهود التي تبذلها بلادنا للقضاء على البطالة والفقر والتهميش ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة المناطق في البلاد، مما يُشكل بدوره دعما للجهد الوطني من أجل مكافحة الإرهاب وتغرير التنظيمات الإرهابية بالشباب والمراهقين مُستغلين في كثير من الأحيان أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة .

سيدي الرئيس،

في ختام هذه الكلمة لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سكرتارية المؤتمر لعملها الدؤوب من أجل توفير الظروف الملائمة لانعقاد المؤتمر، مُتمنيا لأشغاله النجاح والتوفيق خدمة للجهد المبذول من قبل المجموعة الدولية لتحقيق التنمية الشاملة في العالم.

وشكـــــــرا على حسن الاستماع.